مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

Motives of the Turkish policy towards Joining

Dr. Kaled Raed[*]
Feras Sbor[**]

(Received 25 / 1 / 2017. Accepted 17 / 8 / 2017)

□ ABSTRACT □

The Turkish relations with the European countries is built on the basis of mutual interests, Turkey was, seeks, through participation in economic organizations and military alliances and develop its relations with the West to get economic aid, as well as political support to strengthen the status and clout in the region. Turkish governments have wished to differ in that integrate Turkey fully in Europe through its accession to the European Union, in contrast, Western countries have found it necessary to contain Turkey and annexed before it became part of the socialist camp, which is the dangers that can be faced by European countries and interests in the Middle East by the Soviet Union, as a result of the components of power enjoyed by Turkey, it has a strong army, and if you Teamed with Western countries to be a deterrent to these threats .For this, Turkey has tried to invest in order to achieve their interests and objectives to be a European country, and to achieve a superior or a balanced element positioned to perform a strategic role at least as important as its rivals in Europe such as Greece, for example.

Key words: European identity, Turkish economy, Economic motives, Gulen coup.

[*]**Professor- Politiecal Seience- Damascus University- Damascus - Syria.**
[**]**Postgraduate Student- Politiecal Seience- Damascus University- Damascus - Syria.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

دوافع السياسة التركية تجاه الانضمام للاتحاد الأوروبي

الدكتور خالد رعد*
فراس سبور**

(تاريخ الإيداع 25 / 1 / 2017. قُبِل للنشر في 17 / 8 / 2017)

□ ملخّص □

إن العلاقات التركية مع الدول الأوروبية بُنيت على أساس المصالح المتبادلة، فتركيا كانت تسعى، من خلال الاشتراك في المنظمات الاقتصادية والأحلاف العسكرية وتطوير علاقاتها بالغرب، إلى الحصول على المساعدات الاقتصادية، فضلاً عن الدعم السياسي لتقوية مركزها وثقلها في المنطقة. فقد رغبت الحكومات التركية على اختلافها في أن تدمج تركيا كلياً في أوروبا عن طريق انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، في المقابل رأت الدول الغربية أنه من الضروري احتواء تركيا وضمها قبل أن تصبح جزءاً من المعسكر الاشتراكي، مما يبعد الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها الدول الأوروبية ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط من قبل الاتحاد السوفياتي، نتيجة لمكونات القوة التي تتمتع بها تركيا، فهي تمتلك جيشاً قوياً، ويمكن إذا ماتحالفت مع الدول الغربية أن تكون عامل ردع إزاء هذه التهديدات.

لهذا، حاولت تركيا أن تستثمر ذلك لتحقيق مصالحها وأهدافها في أن تكون دولة أوروبية، ولتحقيق عنصر متفوق أو متوازن يؤهلها لأداء دور استراتيجي لايقل أهمية عن منافساتها في القارة الأوروبية كاليونان مثلاً.

الكلمات المفتاحية: هوية أوروبية – الاقتصاد التركي – الدوافع الاقتصادية – انقلاب غولن.

* أستاذ– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق– دمشق – سورية.
** طالب دكتوراه– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق– دمشق – سورية.

مقدمة:

ارتبطت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، بتحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها: كسب الدعم الغربي لتركيا عن طريق إبراز الأهمية الاستراتيجية لتركيا في العالم الغربي، ومن أجل أن تصبح من القوى الكبرى والمؤثرة في محيطها الإقليمي والدولي، وصولاً إلى تحقيق الاندماج الكامل بالقارة الأوروبية عبر الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وبما أن سياسة أية دولة تتأثر بشكل كبير بإمكاناتها الداخلية، فضلاً عن المؤثرات الخارجية التي تحدد سياسة الدولة، إما بالاتجاه الذي تسعى إليه الدولة أو بالاتجاه المعاكس. وفيما يتعلق بالسياسة التركية حيال الاتحاد الأوروبي، فقد ارتبطت بالدرجة الأساس بالإمكانات الذاتية التركية، فضلاً عن الدعم الخارجي، خصوصاً الأمريكي الذي حاولت تركيا استثماره جيداً في تسريع وتيرة انضمامها إلى المؤسسات الغربية.

وبعد أن تكللت مساعي دول الاتحاد الأوروبي بالنجاح بتأسيس الاتحاد الأوروبي بعد توقيع اتفاقية ماستريخت عام 1992 وإعلانه الانتقال من السوق الأوروبية المشتركة إلى اتحاد أوروبي ذي كيان سياسي وقانوني، تركزت السياسة التركية، بشكل أكبر من السابق، على السعي وضرورة تحقيق الاندماج بالقارة الأوروبية عن طريق كسب العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، مستجيبة في الوقت نفسه لبعض الشروط التي حددها الاتحاد الأوروبي وفق ماسمي " معايير كوبنهاغن "

أهمية البحث و أهدافه:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعتبر واحدة من أهم الدراسات التي تتناول موضوع قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي ومايثيره ذلك من إشكاليات حول طبيعة وحقيقة هذا القبول، وعليه تأتي أهمية هذه الدراسة من عدة نقاط تأتي في مقدمتها:

1- محاولة لمعرفة طبيعة واتجاهات السياسة التركية حيال الاتحاد الأوروبي منذ تأسيس الاتحاد عام 1993 إلى عام 2016.

2- تشكل مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي حتى اللحظة محلاً للجدل بين أطراف دول الاتحاد الأوروبي.

إشكالية الدراسة:

تحتل تركيا المرتبة الثامنة عشر في ترتيبات أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، وأصبح ترتيبها السابع على المستوى الأوروبي، حيث قلت الفجوة لأول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية. وأصبح العالم يتحدث عن القدرات الاقتصادية التي تتمتع بها تركيا نتيجة هذا النمو المتصاعد، ومع هذا كله فمتطلبات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لاتزال كبيرة وكثيرة، بالرغم من الإصلاحات التي يقول البعض أنها إنجزت على طريق الاندماج الكامل مع الاتحاد الأوروبي.

وعليه تكمن اشكالية الدراسة في محاولة الوقوف على حقيقة المعوقات التي تعرقل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي حتى اللحظة والعوامل المؤثرة في سياستها الخارجية والتي تحول دون وصولها هذا الهدف.

وفي ضوء هذه المشكلة البحثية، فإن الدراسة تطرح مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالمصالح التركية وراء الانضمام للاتحاد الأوروبي، وأهم تلك التساؤلات:

1- ماهي الدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية التي حددت التوجه التركي نحو الاتحاد الأوروبي؟

2- هل ماتم القيام به تركياً يؤهل لعملية الانضمام للاتحاد الأوروبي؟

3- ماهي التحديات التي تواجه تركيا في مسيرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟

4- ماهي الدوافع الأوروبية لقبول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟

فرضية الدراسة:

ينطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها " أن قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي سوف يعطي قيمة سياسية واقتصادية وحتى ثقافية على المستوى العالمي للاتحاد الأوروبي، ويبين أن هذا الاتحاد ليس اتحاد أوروبا الاقتصادي فقط، فإذا كان الاتحاد تكاملاً في القيم السياسية والاقتصادية والثقافية فإنه سيصبح عنواناً وملتقى للحضارات، وليس عنواناً لصراع الحضارات. ومن هذه الفرضية الرئيسية تنطلق عدة فرضيات أخرى:

1- سيساهم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي بتوسيع السوق الداخلية الأوربية وتعزيز القدرة التنافسية النسبية للاتحاد الأوربي في الاقتصاد العالمي.

2- ستشكل تركيا مكسبا حقيقيا للاتحاد الأوربي بحكم موقعها الجيوستراتيجي وامتلاكها طاقات اقتصادية كبيرة

هدف الدراسة:

بغض النظر عن كون تركيا من أكبر الدول الإسلامية ما قد يعتبره الكثيرون السبب الأساسي في رفض الاتحاد الأوروبي لطلب الانضمام حتى الآن، لكن الاتحاد الأوروبي يعمل كمؤسسة ذات معايير خاصة وهي تطلب من أي دولة تقع في القارة الأوروبية وتريد الانضمام أن تلتزم بهذه المعايير، وحسب تقييمها فإن تركيا ما زالت متاخرة عن الالتزام بهذه المعايير. ومن هنا فإن الدراسة تهدف إلى:

1- البحث عن الاسباب التي تدفع بدول الاتحاد الأوروبي إلى عرقلة انضمام تركيا إليها.

2- معرفة الدوافع السياسية والاقتصادية التي تقف وراء سعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي

3- محاولة استشراف مستقبل العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي بعد العقبات التي تحول دون انضمام تركيا للاتحاد.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج تحليلية للتأكد من صحة الافتراض الذي انطلقت منه كالمنهج التاريخي على اعتبار أن السياسة التركية حيال الاتحاد الأوروبي لايمكن فهمها من دون الإطار التاريخي لها، خصوصاً في التمهيد لدراسة المساعي التركية الرامية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والمعوقات التي تعرضت لها. واستندت كذلك على المنهج الاستشرافي في دراسة مستقبل وسيناريوهات العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في ضوء تزايد الأزمات بين الطرفين.

الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات، التي اهتمت بدراسة وتحليل طبيعة واتجاهات السياسة التركية حيال الاتحاد الأوروبي، نتيجة التعقيد الذي يكتنف هذا الموضوع. من هذه الدراسات يذكر الباحث:

1- **د.محمد ياس خضير الغريري،"الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي"، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، تشرين الثاني 2010):** تناولت هذه الدراسة مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والتطورات التي تعرضت لها تركيا وعلاقاتها وسياستها حيال أوروبا، وتوصل الكاتب في نهاية مؤلفه إلى نتيجة مفادها

أن الهدف الذي تسعى إليه السياسة التركية عبر المراحل الزمنية الماضية هو ربط تركيا كلياً بالعالم الغربي، وهذا الهدف لن يتم إلا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أولاً.

2- حسين باكير، " تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج "، (مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2009): في هذه الدراسة أكد الكاتب على الأهمية الجيوسياسية لتركيا ، حيث بحث في مكونات القوة الذاتية التي تمتلكها تركيا، والتي قد تؤهلها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما تناول الكاتب التحديات التي تواجه عملية الانضمام والمشاكل التي يجب على تركيا تخطيها لتحقيق الانضمام الكامل. وخلص الكاتب إلى أن الحكومات التركية على اختلافها سعت إلى إنجاز متطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال قيامها بإصلاحات استثنائية من أجل تسريع قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، معتمدة بشكل كبير على الإمكانات التركية الذاتية.

3-**كرم سعيد، " العضوية المستحيلة.. تركيا والاتحاد الأوروبي"،(مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2017):** تتناول هذه الدراسة مستجدات ومسار العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، والتي دخلت مناخ التوتر إثر قرار البرلمان الأوروبي بتجميد مفاوضات العضوية مع تركيا على خلفية الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها حكومة حزب العدالة والتنمية عقب محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها أنه ينبغي على تركيا تحسين علاقاتها مع جميع دول الاتحاد الأوروبي لتحصل على موافقة هذه الدول بالاجماع لقبول عضويتها في الاتحاد ، كذلك يجب على تركيا أن تعي أن مسألة انضمامها للاتحاد الأوروبي هي مسألة غير محسومة بالنجاح في النهاية وأيضاً هي غير واضحة في المستقبل القريب أو البعيد.

أما مايميز هذا البحث عن الدراسات السابقة هو دراسة وتحليل دوافع السياسة التركية حيال الاتحاد الأوروبي، ومعرفة الدوافع والمعوقات الأوروبية في قبول انضمام تركيا. يستقطب العالم الأوروبي اليوم، الأنظار إليه، بخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي1991، وانتهاء الحرب الباردة، إذ يعتبره الكثيرون بأنه سيكون أحد الأقطاب الدولية القادرة على الوقوف في وجه الولايات المتحدة الاميركية. وانطلاقاً من ذلك اتخذ الاتراك قرارًا استراتيجيًا وهو الانضمام للاتحاد الأوروبي، مركّزين على أهمية موقع تركيا الجيوسياسي، ومعتبرين في الوقت ذاته أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ينطوي على مصالح أساسية واستراتيجية للطرفين.

منذ أكثر من أربعة عقود، وتركيا تسعى جاهدة للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي تيقناً منها أن ذلك سوف يؤدي إلى انتقالها نحو الأفضل من خلال الاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي الموجود في الإتحاد الأوروبي، لذلك فإن تركيا عملت ومازالت تعمل على تحسين علاقاتها الاقتصادية و السياسية مع هذا الإتحاد وفقاً للشروط والمعايير التي نصت عليها قمة كوبنهاغن عام 1993.

وبعد مسيرة طويلة وشاقة نفذت تركيا من خلالها كثير من الإصلاحات السياسية التي طلبها الإتحاد الأوروبي والتي تجلت بوضوح في التعديلات القانونية التي تم إحداثها في نظامها القانوني حتى أصبحت تتوافق إلى حد ما مع معايير كوبنهاجن السياسية، والتي تنص على أنه يجب على الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ضمان استقرار مؤسساتها والحفاظ على الديمقراطية وأن تتعهد بضمان دولة القانون، قرر مجلس الإتحاد البدء بمفاوضات الانضمام في 3 تشرين الأول عام 2005، ومنذ ذلك التاريخ دخلت مفاوضات الانضمام الرسمية بين تركيا والاتحاد الأوروبي مرحلة مجهولة يسودها الكثير من التساؤلات حول الدوافع الحقيقية التي تقف وراء سعي تركيا المتواصل للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وحول حقيقة المشكلات التي تعانيها تركيا والتي تحول دون قبول عضويتها.

المطلب الأول: الدوافع التركية

إن أهم الدوافع التي حددت التوجه التركي نحو الاتحاد الأوروبي هي الدوافع السياسية والعسكرية، فالدوافع السياسية تتضمن في طياتها الدوافع القانونية والثقافية التي لازمت السعي التركي الحثيث نحو الاندماج في أوروبا. أما بالنسبة إلى الدوافع العسكرية، فتتمثل في ضرورة حصول تركيا على التكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن سعيها إلى أن تكون جزءاً من منظومة الأمن الأوروبي، بشكل خاص، بعد أن أصبحت جزءاً من منظومة الأمن التي شكلتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة الحرب الباردة. وعليه فإن تركيا تريد الانضمام للاتحاد الأوروبي لعدة دوافع أهمها:

أولاً- الدوافع السياسية:

يمثل الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى الشعب التركي إنموذجاً للتطور والوحدة، لذلك اعتبر المؤسسون لتركيا الحديثة مسألة الاندماج في المؤسسات الغربية من أهم الأولويات والمبادئ التي تقوم عليها الدولة التركية. حيث ترسخت قناعة لدى النخبة الحاكمة في تركيا أن أهم مسألة بالنسبة إلى تركيا هي الحصول على اعتراف بأنها عضو في النادي الغربي، وأن تصبح دولة أوروبية. لذلك تشكل عضوية تركيا في المؤسسات الأوروبية مرادفاً للاعتراف بإضفاء صبغة الحضارة الغربية المعاصرة على تركيا، بما يؤكد الانتصار النهائي للمبادئ الكمالية*. لهذا تشير غالبية النخب الحاكمة في تركيا إلى أن تركيا كانت جزءاً من السياسة الأوروبية منذ قرون، وقد اكتسبت هوية لاتقبل النقاش من الناحيتين القانونية والسياسية[1].

فضلاً عن ذلك، فإن لدى تركيا قناعة سائدة بأن مستقبل تركيا يرتبط بأوروبا، وهذا يعود بجذوره إلى بدايات القرن التاسع عشر. وهذه المسألة أصبحت من المسلمات التي تؤمن بها النخب الحاكمة في تركيا منذ إعلان تركيا الحديثة عام 1923، وإقرار المبادئ الكمالية، التي ترمي إلى التحديث على أساس النمط الغربي. وهذا لن يتحقق، بحسب ماترى هذه النخب إلا من خلال الاندماج التام بالعالم المتقدم صناعياً، وخصوصاً في اوروبا[2].

كما أن هناك عوامل خارجية أسهمت في اندفاع تركيا نحو أوروبا، لعل أهمها الضغط السوفياتي على تركيا، فمنذ تأسيس الجمهورية التركية في بداية العشرينيات من القرن الماضي، اهتم الزعماء الاتراك، منذ أيام الزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك حتى عهد عصمت إينونو، بالعلاقات التركية – السوفياتية كأساس للسياسة الخارجية التركية، إلا أنه بسبب دوافع الاتحاد السوفيتي الاستراتيجية التوسعية في تركيا الرامية لتعزيز مركز أسطولهم في البحر المتوسط والشرق الأوسط، اتخذ القرار بأن لا تبقى تركيا منطوية على نفسها في صراعها مع الاتحاد السوفياتي، بل يجب تطوير علاقاتها بالقوى الغربية العظمى. وتم الأخذ بهذا التوجه، خصوصاً بعد انتهاء الحربين العالميتين[3].

وقد ازدادت أهمية تركيا في الاستراتيجية الغربية بعد أن أصبح الاتحاد السوفياتي عامل تهديد بالنسبة إلى أوروبا والولايات المتحدة، وهو ما أكد عليه السفير الأمريكي في ذلك الوقت في أنقرة بتاريخ 18 – 3 – 1945 بقوله " أن الاتحاد السوفياتي يحاول سدّ الفراغ الأمني الموجود في صديقتنا تركيا، وأن هذا الحزام الأمني يبدأ من البلطيق إلى

---

* المبادئ الكمالية هي الجمهورية والقومية والشعبية والعلمانية والإصلاحية.

1 -Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs. "ANKARA, Agreement Establishing an Association Between the European Economic Community and Turkey ", signed at Ankara (1 September 1963) www. Mfa.gov. tr.

2- سليم، نبيل محمد. تطور العلاقات التركية – الأمريكية في ظل التغيرات الدولية المعاصرة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1997، ص144.

3- كتنة، جنكيز. تركيا والغرب: عقد التاريخ ومصالح الحاضر. الجزيرة نت (المعرفة)، 10/3-2006، ص2 ، www.aljazeera.net

البحر الأسود، وأن ذلك يمنحه السيطرة الطبيعية على المضائق، ويضع نهاية للنفوذ الغربي في تركيا، وبعبارة أخرى السيطرة على تركيا"[4].

فضلاً عن ذلك، فإن هناك دوافع سياسية أخرى للسياسة التركية حيال أوروبا، لعل من أهمها تنافس تركيا مع اليونان. فانطلاقاً من الصراعات العميقة بين الدولتين المتشاطئتين لبحر إيجه، تبقى تركيا شديدة الحرص على التمتع بمكانة لاتكون أدنى من المكانة التي تحتلها اليونان، وبالتالي فإن الطلب التركي للالتحاق بالسوق الأوروربية المشتركة، الذي جاء بعد الطلب اليوناني، كان من أجل تعزيز مكانة تركيا. فانضمام اليونان أثار قدراً كبيراً من القلق التركي، لأن من المحتمل أن توظف اليونان مكانتها كعضو في جميع المنظمات الأوروبية في سبيل إبقاء تركيا معزولة عن أوروبا[5]. لهذا حاولت تركيا أن تنضم إلى جميع المؤسسات الأوروبية، كالسوق الأوروبية المشتركة وحلف شمال الأطلسي، كما رأت أنه من الخطأ ترك اليونان تعزز قوتها عن طريق الدول الأوروبية والمؤسسات الأوروبية، لأن هذا الأمر سيمكن اليونان من ممارسة الضغط على تركيا[6].

وتمتلك تركيا مؤسسة عسكرية كبيرة، وهي دولة ذات تعداد سكاني كبير، تجعل منها قوة سياسية في أي تنظيم أوروبي، لأن عدد السكان له فوائد سياسية من حيث التأثير في المؤسسات الأوروبية التي تعتمد في فعاليتها على نسب السكان[7]، كحلف شمال الأطلسي، الذي تشكل تركيا العضو ذو الثقل البشري الأهم ضمن دول الحلف.

وهنالك دافع سياسي آخر مهم، وهو أن تركيا تحاول عن طريق توجهها تجاه أوروبا أن تقلل اعتمادها السياسي والاقتصادي على الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً بعد تأزم العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الأزمة القبرصية التي نبهت النخب الحاكمة في تركيا إلى ضرورة تعدد البدائل والخيارات في سياستها وعلاقاتها الخارجية.

كان لتفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991، وظهور النزعات في المناطق التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي،وتفاقم أزمة الأكراد في جنوب شرق تركيا، فضلاً على تصاعد عمليات المنظمات الإرهابية الإسلامية، والمشكلة القبرصية، والتنافس مع روسيا حول النفوذ في منطقة آسيا الوسطى وغيرها من المشكلات الأخرى، الأثر في إيقاظ المخاوف التركية من احتمال تعرض كيانها لمخاطر جدية. لهذا رأت تركيا أن من الضروري أن تركز توجهها بصورة دقيقة استناداً إلى المصلحة الذاتية لها، فضلاً على ضرورة تحقيق الاندماج في الحضارة الغربية[8].

بعد تأسيس الاتحاد الأوروبي، تطورت الدوافع السياسية حيال الانضمام إليه، وانقسمت هذه الدوافع إلى قسمين: دوافع سياسة داخلية، وأخرى خارجية.

أ- الدوافع السياسية الداخلية:

وتتمثل في رغبة غالبية التيارات السياسية في تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكان ذلك واضحاً بمجرد حصول تركيا على وعد من الأوروبين ببدء المفاوضات الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من اختلاف التوجهات السياسية بين التيارات السياسية التركية، فإنها تتفق على ضرورة استمرار الجهود المؤدية إلى تحقيق الانضمام الكامل لتركيا. فالعلمانيون والإسلاميون والليبراليون واليمين واليسار والنخب التجارية والثقافية والأقليات

[4]- النعيمي، أحمد نوري. تركيا وحلف شمال الأطلسي. الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، عمان، 1981، ص 57-59.
[5]- كرامو،هاينتس. تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد. الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص 313.
[6]- سليمان، حميد فارس. السياسة الخارجية التركية مابعد الحرب الباردة .أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006، ص147.
[7]- فريق التحرير. أوروبا تستعد لانضمام تركيا إلى اتحادها. مجلة أوراق بحثية، بغداد، العدد 28، السنة 28، شباط، 2000، ص1.
[8]- النعيمي، أحمد نوري. تركيا وحلف شمال الأطلسي. مرجع سابق، ص35.

المختلفة يتفقون على ضرورة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وذلك يعود برأي الباحث إلى النقمة على السياسة الداخلية التي يتّبعها العسكر، فمن المعروف أن المؤسسة العسكرية التركية قبل الانقلاب الأخير في 15-7-2016 كانت تتحكم في الداخل التركي إلى حد كبير، وهذا مايتناقض مع المبادئ التي وضعها الاتحاد الأوروبي على الدول الراغبة في العضوية، وفق المعايير التي وضعتها قمة كوبنهاغن في حزيران عام 1993 ، والتي تحددت بثلاثة محاور رئيسية هي[9]:

أ- أن تكون الدولة ذات مؤسسات مستقرة تحافظ على الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الانسان وحماية واحترام الأقليات، وهو شرط يعتقد الباحث أنه ليس في صالح الأتراك بعد التظاهرات التي اجتاحت شوارع ومدن تركيا، وطريقة تعامل الشرطة التركية في قمع هذه المظاهرات.

ب- أن تكون دولة ذات اقتصاد سوق، فضلاً على أن تكون قادرة على تحمل ضغط المنافسة وقوى السوق ضمن الاتحاد.

جـ - أن تكون الدولة قادرة على تحمل التزامات العضوية، ومن ضمنها التمسك بالأهداف السياسية والاقتصادية والنقدية للاتحاد الأوروبي.

وبالتالي فإن السلطة الكبيرة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية التركية سوف تتطلب وقتًا طويلاً ليتم تغييرها. لذا، فإن انضمام تركيا إلى الاتحاد سوف يساعد على إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة، ونشر الديومقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وتقليص سلطة العسكر وسيطرته على المقاليد السياسية في تركيا، كما سيتيح الأقليات والحركات والأحزاب السياسية التعبير عن الرأي وممارسة الحياة السياسية والثقافية بشكل أفضل، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، كثير من النخب السياسية في تركيا أصبحت على قناعة تامة أن التغيير أو الإصلاح في الداخل هو من الأمور المستحيلة، نتيجة هيمنة المؤسسة العسكرية. أضف إلى ذلك، أن هذه النخب ترى أن الإصلاح سوف يأتي من الخارج عن طريق الشروط التي فرضها الاتحاد الأوروبي، وهي ضرورة أن يتسلم الحكم فيها مدنيون، وأن من الشروط التي لاتفاوض عليها هي ضرورة تنحي العسكر عن ترأس المؤسسات الحكومية المؤثرة في سياسة تركيا الداخلية والخارجية[10]، أي ضرورة تقليص قبضة الجيش عن الحياة السياسية التركية، وإبعاده عن التدخل في تسيير شؤون الدولة، وخصوصاً بعد إعلان بدء المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي عام 2004.

ب- الدوافع السياسية الخارجية:

وتكمن بالرغبة التركية في تحقيق التوازن في صراعها مع اليونان، من أجل أن تبقى في موقع قوة يفوق مستويات القوة التي تتمتع بها اليونان، خاصة وأن هذه الأخيرة توظف وضعها كعضو في الاتحاد الأوروبي لإبقاء تركيا مفصولة عن أوروبا. وكذلك من أجل أن تبقى قاعدة متقدمة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وأن تحصل على تأييد ودعم الاتحاد الأوروبي في سياساتها في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى.

حاول المؤسسون للجمهورية التركية عن طريق المبادئ العامة للجمهورية والدستور أن يجعلوا تركيا جزءاً من العالم الغربي ، فكان من أهم أسباب توجههم إلى أوروبا هو إضفاء الهوية الأوروبية على المجتمع التركي، وربطه نهائياً بالعالم الغربي، وقطع صلاته القديمة نهائياً. فقد سعت النخب الحاكمة في تركيا منذ تأسيس الجمهورية إلى الاندماج في العالم الغربي عن طريق عملية تغيير جذرية تعيد تركيا بمقتضاها صياغة نفسها على شاكلة النموذج

---

[9] - El-Agraa, A .M .*The European Union Economics and Politics*. prentice Hall, London, 2004, P:498.

[10]- كلاين،أي. تركيا الأوروبية: هل تجعل الإسلام حقيقة أوروبية؟. ترجمة شيرين فهمي، إسلام أون لاين. www.islamonline.net

الثقافي والحضاري السائد في غرب أوروبا. وقد عمد أتاتورك إلى القيام بقمع غير مسبوق للتقاليد العثمانية والإسلامية في سبيل تحويل المجتمع التركي إلى مجتمع أوروبي، وتأكيد الهوية الجديدة الأوروبية. حيث كان يستند في ذلك إلى أن الميراث الدبلوماسي والحربي للإمبراطورية العثمانية ذو توجه أوروبي[11]. لذلك فقد عانت تركيا أزمة هوية، الأمر الذي أثر بدوره في فاعلية سياستها الخارجية التي ظلت إلى يومنا هذا تعاني إرباكاً شديداً.

علاوة على ذلك، تشير النخب الحاكمة أيضاً إلى أن تركيا كانت جزءاً من السياسة الأوروبية منذ قرون، وقد اكتسبت هوية أوروبية لاتقبل النقاش. لكن، في الوقت نفسه، من الصعب القول إن تركيا حسمت خيارها المتعلق بالهوية، كما تصور ذلك مؤسسو الجمهورية أنها هوية أوروبية، وذلك لأن هذه المسألة تعتبر من المسائل المعقدة جداً . فالتغيير الاجتماعي يحتاج إلى حقبة زمنية طويلة، إذ يرى الكثيرون أن غالبية المجتمع التركي لم يتخل عن هويته القديمة بشكل كامل، حيث مازال العديد من الأتراك يهتم بها[12]. من ذلك يمكن اعتبار أن إضفاء ثوب الحضارة الغربية على المجتمع التركي هو من العوامل المهمة التي دفعت بتركيا نحو أوروبا. كما تسعى تركيا إلى تعميق الصلات الثقافية بينها وبين شعوب الاتحاد الأوروبي، وكما هو معروف إن كثيراً من الفئات الشعبية في تركيا تسعى إلى الارتباط الثقافي الكامل بشعوب أوروبا نتيجة السعي الدؤوب من قبل البعض. كما أن تركيا بعضويتها الأوروبية، تستطيع أن تنتقل من نظام حقوقي اجتماعي، يتضمن العديد من السلوكيات الإسلامية، إلى نظام حقوقي أوروبي بالكامل يتناقض في كثير منه مع نظام السلوكيات الإسلامي الذي مازال يؤمن به الكثير من شرائح المجتمع التركي.

فضلاً على ذلك، هنالك دوافع أخرى للسياسة التركية، وهي مهمة أيضاُ برأي الباحث كالحصول على الدعم في مجال التعليم والتكنولوجيا، فتركيا تسعى إلى الاستفادة من التطور التقني والتكنولوجي الموجود في أوروبا والولايات المتحدة، وذلك لأهمية العامل التقني الذي تتمتع به دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في إقامة الركائز الفنية والتقنية في بلادهم. فالتحديث يتطلب قاعدة مادية علمية وتكنولوجية منسجمة مع الخطوات المتسارعة التي يشهدها التطور التقني في مجالات الصناعة والزراعة والتعليم والبناء[13]. من هذا الأمر يمكن ملاحظة أن تركيا تسعى في توجهها نحو الغرب إلى أ، تصبح دولة أوروبية، مستفيدة في الوقت نفسه مما سيقدمه المجتمع الغربي لها، من أجل النهوض بواقعها الاقتصادي، وتقوية موقفها السياسي العسكري والعلمي.

ثانياً– الدوافع العسكرية:

حاولت تركيا مراراً أن تنضم إلى مؤسسات الأمن الأوروبي، وبشكل خاص إلى حلف شمال الأطلسي، وكان لذلك دوافع وأسباب عديدة أدت بتركيا إلى أن تفكر في ضرورة ربط أمنها بالأمن الغربي. ولعل في مقدمة هذه الأسباب والدوافع:

أ– العامل الخارجي:

وخصوصاً التهديد السوفياتي لتركيا في ذلك الوقت، الأمر الذي دفع بتركيا إلى التوجه نحو أوروبا، وأن تنضم إلى حلف شمال الأطلسي، بحيث أصبحت جزءاً عسكرياً وأمنياً من أوروبا. يضاف إلى ذلك رغبة تركيا في تنويع مصادر اعتمادها، ليس فقط على الولايات المتحدة الأمريكية، بل على أوروبا الغربية أيضاً، وخصوصاً بعد أزمة قبرص

---

[11]- التقرير الاستراتيجي العربي 2000: العرب والتفاعلات الإقليمية. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2002، ص215 – 216.

[12]- المرجع السابق نفسه، ص312.

[13]- هويات تركيا الثلاث: أو (اللاهوية). شبكة الصحافة غير المنجازة (9 تشرين الأول 2005)، www.voltairenet.org/article129354.

وقرار الكونغرس بحظر توريد الأسلحة الأمريكية إلى تركيا عام 1975، بسبب التدخل التركي العسكري في جزيرة قبرص عام 1974. لذلك حرصت تركيا على أن تصبح جزءاً لايتجزأ من سلسلة البنى الأوروبية الناشئة المتمتعة بقدر أكبر من الاستقلالية، التي تبدو متقدمة باتجاه الارتباط بأوروبا[14].

أدركت تركيا من خلال مشاركتها في حلف شمال الأطلسي، أنها عنصر مهم لأوروبا أكثر مما هي بالنسبة للولايات المتحدة، فباتت تطمع في الحصول على مساعدات أوروبية على الصعيد العسكري تعوّض المساعدات الأميركية المقلّصة لها. لكن وبعد انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينات، أهملها الجانب الأوروبي لانشغاله بتطوير نوع جديد من السياسة الأمنية والدفاعية في إطار الوحدة الأوروبية. لكن تركيا حرصت على إبقاء أمنها القومي شديد الارتباط والاعتماد على الأمن الأوروبي في أطره الدفاعية والأمنية ما يدفعها إلى تمتين روابطها مع الاتحاد الأوروبي.

ومع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في البلاد عام 2002، اتجهت تركيا لتبني سياسة صفر مشاكل مع دول الجوار، غير أن السياسات التي اتبعتها حكومة رجب طيب أردوغان والأحداث التي مرت بها المنطقة العربية، زاد من سوء العلاقات التركية العربية، وبالأخص علاقات تركيا مع دول كالعراق وسورية، فكان بالتالي سبباً سعت من خلاله تركيا لتعزيز دفاعاتها، وذلك بالانتماء إلى جميع المؤسسات الأمنية الأوروبية، من أجل تعزيز قدرتها العسكرية وتطويرها.

ب- العامل الداخلي:

إذ تعاني تركيا من عدم الاستقرار الداخلي، وهذا واضح من خلال الانقلابات المتكررة وليس أخرها في 15-7-2016، لذلك يرى الكثير من المسؤولين الأتراك أن اندماج تركيا في أوروبا يمكن أن ينهي ظاهرة الانقلابات العسكرية ومظاهر العنف السياسي الموجود فيها.

ثالثاً - الدوافع الاقتصادية:

يمثّل الاتحاد الأوروبي سوق التصدير الرئيسية لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية. كما أن التزود المستمر بالسلع الرأسمالية من الاتحاد، والتي تعتبر سلعًا ضرورية للتنمية والتحديث الاقتصادي في تركيا، يشكل مطلبًا أساسيًا لسياسة تركيا التجارية. إلى ذلك تشكّل أوروبا منفذًا مهمًا للعمال الأتراك، وإن ارتفعت أحياناً معدّلات البطالة فيها، غير أن الأمر، يبقى من حيث المبدأ، أداة من أدوات رفع الضغط عن سوق العمل في تركيا نفسها التي تعاني أعباء البطالة. يمكن لهجرة قوة العمل التركية أن تضمن أيضًا قدرًا معينًا من تدفق العملة الأجنبية عبر تحويلات العمال. كما أن تركيا تهدف من انضمامها إلى الجماعة الأوروبية أن تتدفق إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوروبية؛ فمن شأن ذلك أن يعوض تدني الادخار وأن يساعد على حيازة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليها تركيا لمتابعة التحديث المستمر لاقتصاده.

حاولت تركيا أن تنهض باقتصادها، وأن تتخطى الأزمات والعقبات الاقتصادية التي كانت تعانيها، وذلك عن طريق الاستفادة مما هو موجود من تقدم في دول أوروبا، لكن الأمر كان فيه نوع من الصعوبة. فمثلاً فيما يتعلق بالميزان التجاري مع دول السوق الأوروبية، فمنذ عام 1970 كانت الواردات في العموم هي أكبر من الصادرات في تركيا، مما شكل عجزاً في الميزان التجاري التركي. أما فيما يتعلق بالدين الخارجي، وحجم مساهمته في الناتج القومي التركي، فقد كان في السبعينيات يشكل 10 بالمئة من الناتج القومي، لكنه ازداد في بداية التسعينيات من القرن الماضي ووصل إلى 42 بالمئة، وفي عام 2014 وصل حتى 51.6 بالمئة[15] مايشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد التركي.

---

[14]- كرامو،هاينتس. تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مرجع سابق، ص345.

[15]- الصاوي، عبد الحافظ . خرائط القوى الاقتصادية . مجلة ملفات بحثية، 2016/6/20 . http://www.eipss-eg.org/

وعليه، فإن الاقتصاد التركي يحتاج إلى مساعدة الدول الأوروبية والغربية من أجل النهوض به، لذلك يلاحظ السعي الحثيث لدى الأتراك للتوجه والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فمصلحة تركيا الاقتصادية تتمثل في الحصول على مساعدات اقتصادية، وايجاد سوق لتصدير صادراتها الزراعية، فضلاً على التزود المستمر بالسلع الرأسمالية، الضرورية بالنسبة إلى التنمية والتحديث الاقتصاديين في تركيا. كما تسعى تركيا إلى استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوروبية والغربية، فمن شأن هذه المسألة أن تساعد تركيا في عملية التحديث، وحيازة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليها لإنجاز عملية التنمية. وبعد أن تأسس الاتحاد الأوروبي أصبح الدافع الاقتصادي أكثر إلحاحاً، إذ أثرت الدوافع الاقتصادية، ولازالت تؤثر، في توجه تركيا حيال الاتحاد الأوروبي. فعلى المستوى الشعبي ترى غالبية الشعب التركي أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يأتي بالرفاهية مادياً إلى الحد الذي لايتصوره أحد. فضلاً عن ذلك تركيا ترى في الاتحاد الأوروبي ذي القدرات الاقتصادية الكبيرة، على أنه يمثل سوق التصدير الرئيسي (ولاسيما السوق الألمانية أكبر أسواق دول الاتحاد الأوروبي) لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية. حيث تحتل ألمانيا المركز الأول بين بلدان الاتحاد، من حيث الصادرات والواردات التركية، إذ بلغ حجم الصادرات التركية إليها، نحو 6 مليارات و994 مليون و425 ألف دولار في عام 2016، بينما سجلت الواردات قيمة بلغت 10 مليارات و899 مليون و25 ألف دولار"[16].

إلى ذلك، فالتبادل التجاري بين تركيا والاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2011 – 2015، حقق معدلات جيدة، كما يظهر في الجدول رقم (1)، ومرد ذلك برأي الباحث إلى تنامي القدرة الانتاجية لدى تركيا، التي ادت بطبيعة الحال إلى ارتفاع نسبة التبادل التجاري بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

جدول رقم (1) حجم التبادل التجاري بين تركيا والاتحاد الأوروبي (القيمة: مليار دولار)

العام	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات التركية	62.5	59.3	63	68.5	63.9
الواردات التركية	91.4	87.6	4..92	88.7	78.8
إجمالي التجارة	153.9	146.9	155.4	157.2	142.7
الميزان التجاري	28.9-	28.3-	29.4-	20.2-	14.9-

المصدر : الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على : https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ee.html، European Union, The Word Fact Book 2016

وعلاوة على أهمية الاتحاد الأوروبي في تزويد تركيا بالسلع اللازمة للتنمية والتحديث الاقتصاديين، يسعى الأتراك إلى زيادة الاستثمارات الأوروبية والأجنبية الأخرى. وهذا يمكن أن يتحقق إذا ما أصبحت تركيا عضواً كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي، فقد زادت نسبة الاستثمارات الخارجية في تركيا، وخصوصاً بعد أن تم فتح باب المفاوضات معها حول مسألة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، حيث كانت الاستثمارات الأجنبية فيها عام 2004 حوالي 2883 مليون دولار، وارتفعت هذه النسبة عام 2005 إلى 9801 مليون دولار. أما في عام 2006، فقد

[16]- **أديمان، سيفال أوجاك. *الصادرات التركية إلى بريطانيا ترتفع 17% في النصف الأول من 2016*. وكالة الأناضول الإخبارية،2016/8/8. http://aa.com.tr/ar/**

أصبحت 20168 مليون دولار[17]، إذ بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا خلال الفترة من 2003 حتى عام 2015 ماقيمته 12750.62 مليون دولار[18].

كما أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يمكن أن يساعدها على حيازة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليها لمتابعة برامج التحديث المستمر لاقتصادها. فضلاً على ذلك تعتبر المساعدات المالية الممنوحة إلى تركيا، عبر بروتوكولات الشراكة المالية، ذات أهمية مالية خاصة بسبب التطور السريع الذي عاشته تركيا.

المطلب الثاني: الدوافع الأوروبية في قبول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

أصبح الاتحاد الأوروبي مؤسسة وكياناً دولياً فاعلاً في الساحة الدولية، ونتيجة لتسارع الأحداث على هذه الساحة، كان لابد للاتحاد الأوروبي من أن ينغمس في هذه التفاعلات، ليس رغبة منه في تأدية دور سياسي في العلاقات الدولية، وإنما نتيجة ماتقتضيه المصلحة العليا له. فإذا ماأراد أن يستمر بفاعلية عليه أن يضمن تحقيق مصالحه والحفاظ عليها في الوقت نفسه. يضاف إلى ذلك أنه لايمكن تصور هذا الكيان الدولي الذي يضم دولاً فاعلة في الساحة الدولية سياسياً واقتصادياً، بعيداً عن التفاعلات التي تحدث على هذه الساحة، هذا من ناحية. "ومن ناحية أخرى، ونتيجة للتنافس الأوروبي الروسي واستخدام الأخيرة لموارد الطاقة ورقة ضغط على أوروبا، فقد لجأ الأوروبيون إلى البحث عن مصادر بديلة للطاقة من آسيا الوسطى والقوقاز عبر شبكة خطوط، بدا من خلالها موقع تركيا فائق الأهمية كعقدة طاقة يمر بها عدد من خطوط وأنابيب الغاز والنفط من آسيا الوسطى القوقاز والشرق الأوسط، كخط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان الذي ينقل النفط الأذري إلى أوروبا عبر جورجيا ثم ميناء جيهان التركي"[19]. لهذا فالاتحاد الأوروبي يحاول أن يحقق مصالحه بضمان الحصول على إمدادات النفط. فضلاً على ذلك، يحاول الاتحاد أن يتجنب الانغماس في هذه المناطق خوفاً على أمنه واستقراره الداخلي. كل هذا يشير إلى أهمية تركيا بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي بوصفها منفذه الرئيسي إلى هذه المناطق. من هنا يمكن الحديث عن العديد من الدوافع التي تحكم سياسية دول الاتحاد الأوروبي في انضمام تركيا إلى الاتحاد، والتي يمكن أن تؤدي إلى الإسراع في قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، ولعل أبرزها[20]:

1– إن قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي سوف يجعل جيران تركيا في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبحر الأسود جيراناً مباشرين للاتحاد الأوروبي، ما قد يعزز من سياسات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تحقيق مصالحه المتنوعة في هذه المناطق.

2– قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي سوف يعطي قيمة أكبر ثقافياً على المستوى العالمي للاتحاد الأوروبي، ويبين أن هذا الاتحاد ليس اتحاداً مسيحياً، وأن يجمع كل الأديان والمعتقدات، وبالتالي ليس مقتصر على الدين المسيحي فقط.

3– تعتبر تركيا محوراً مهماً وآمناً لنقل مصادر الطاقة من منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين، ومن روسيا، مما له آثار إيجابية في الاتحاد الأوروبي

---

[17]- النعيمي، لقمان عمر. *تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام*. سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد120،2007، ص6.

[18] - http://www.tradingeconomics.com/turkey/foreign-direct-investment

[19]- محمد علي، عبد القادر. عبقرية الجغرافيا.. موقع تركيا في الاستراتيجية الغربية. موقع الخليج اونلاين، 8/10 / 2016.

[20]- الفريري، محمد ياس خضير. الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي 1993 – 2010. الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني، 2010، ص219-220.

4- الموقع الاستراتيجي لتركيا يمكنها أن تكون قاعدة متقدمة للسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية، وقاعدة لوجستية مهمة تعطي حضوراً حقيقياً للاتحاد الأوروبي في أكثر مناطق عدم الاستقرار في العالم.

5- انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي مهم جداً لأوروبا في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار، بوصفها قاعدة متقدمة للمصالح الأوروبية والأمريكية.

6- بدء الاتحاد الأوروبي كسوق مشتركة، ولذلك فإن المهمة الأساسية التي اضطلع بها منذ تأسيسه هي التجارة والأعمال، وبإنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، سيشكل الاتحاد سوقاً تصل قيمتها، بحسب بعض التقديرات، إلى 200 مليار دولار. وعلى اعتبار أن تركيا ذات اقتصاد نام، كما أنها ستشكل نقطة جذب للاستثمار الخارجي المباشر، فإن تركيا سوف تكون قادرة على امتصاص وجذب رأس المال الخارجي، " وهنا يكفي أن تتم الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي مثل الجانب الأكثر أهمية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تركيا، حيث بلغت استثمارات الاتحاد الأوروبي في عام 2014، قرابة 50% من إجمالي الاستثمارات الأوروبية لتركيا"[21].

7- يمكن لتركيا أن تصبح عاملاً رابطاً بين الاتحاد الأوروبي ودول القوقاز وآسيا الوسطى التي تنتمي تركيا إلى أسرتها الثقافية واللغوية، وبشكل أكبر يمكن أن تكون صلة بين الاتحاد الأوروبي والعالم الإسلامي، ما قد يعزز حوار الحضارات بين الأديان.

8- قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي سوف يعزز الاستقرار في أوروبا من خلال إنهاء المشكلة القبرصية، وتحقيق التقارب بين تركيا واليونان، فضلاً على تحقيق استقرار داخلي في تركيا نتيجة حل المشكلة الكردية.

وبالرغم من وجود المصالح المشتركة بين الطرفين في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن هذه العملية برأي الباحث تعترضها مجموعة من الأسباب لايمكن تجاهلها، والتي قد تحول دون انضمام تركيا إلى هذا الاتحاد، أو على أقل تأخر الانضمام سنوات أخرى، ومن هذه الأسباب ماهو قانوني (كاستكمال تركيا لشروط الدولة الراغبة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي)، ومنها ماهو سياسي كمعارضة بعض الدول الفاعلية في الاتحاد الأوروبي لقبول تركيا كفرنسا وألمانيا، كذلك تعتبر القضية القبرصية من القضايا المهمة التي تؤثر بشكل كبير في مستقبل انضمام تركيا إلى الاتحاد، كذلك حجم السكان الكبير في تركيا هو من أهم العقبات أمام دخولها إلى الاتحاد الأوروبي.

إذاً تشكل مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، الهدف الرئيس للسياسة التركية طوال الفترات الزمنية الماضية، كما تعتبر من المسائل المعقدة أيضاً نتيجة الاجراءات المطلوب انجازها في تركيا، ضمن معايير كوبنهاغن الخاصة بإنجاز الإصلاحات الدستورية والمؤسساتية، من أجل المواءمة مع مؤسسات دول الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن مواقف بعض الدول الأوروبية الرافضة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً فرنسا وألمانيا.

وبالرغم من ذلك، فإن تركيا تحظى بدعم بعض حكومات دول الاتحاد الأوروبي التي ترى أن انضمام تركيا إلى الاتحاد سوف تكون الجسر الذي يربط العالم الغربي بالعالم الإسلامي، وينهي حالة الجدل الدائر حول مايعرف ب" حوار الحضارات ". وبالتالي، فإن مستقبل سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي سوف تكون محكومة بعوامل عديدة، لعل أهمها: موقف فرنسا وألمانيا من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية، ثم سياسات تركيا التي يمكن أن تنتهجها في إطار حل القضايا الخلافية التي تعترض قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي كالقضية القبرصية.

---

[21]- **الصاوي، عبد الحافظ . *تركيا والبدائل الاقتصادية للاتحاد الأوروبي*. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2014/10/24. http://www.eipss-eg.org**

هذه القضايا وغيرها تمثل من وجهة نظر الباحث مفتاح المفاوضات التركية . الأوروبية، ومن دون حسمها لن يتم تحقيق تقدم فعلي في عملية التفاوض الجارية بين الطرفين، فضلا عن دور العامل الخارجي المتمثل في عدم فاعلية الدور الأمريكي في المفاوضات. واستناداً إلى ذلك يمكن تحديد عدة سيناريوهات محتملة لمستقبل هذه المفاوضات:

السيناريو الأول: انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي

يقوم هذا السيناريو على مدى قدرة الطرف التركي التوفيق بين الخلافات الموجودة داخل الإتحاد وتبديدها، وربما سيتحقق هذا السيناريو مستقبلاً من خلال وجود عدة عوامل يمكن اختصارها فيما يلي[22]:

1- مواصلة تركيا إصلاحاتها السياسية والاقتصادية وتحديث منظومتها القانونية وفقاً لمعايير كوبنهاغن.

2- تعزيز التبادل الاقتصادي بين الإتحاد الأوروبي وتركيا مستقبلاً من شأنه أن يعزز دخول تركيا إلى الإتحاد في ظل القدرات الاقتصادية والبشرية التي تملكها.

السيناريو الثاني: المفاوضات المفتوحة

وهو سيناريو يطرح بقوة، في ظل الإصرار التركي على مواصلة العمل للانضمام للاتحاد الأوروبي. وما يعزز وجود هذا السيناريو مستقبلاً هو خطة العمل الوطنية التي تبنتها تركيا والمتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إذ تعتبر هذه الخطة بمثابة خارطة طريق تظهر الأولويات التركية فيما يتعلق بمواصلة وتعزيز الإصلاحات السياسية والتحول الاجتماعي والاقتصادي القائم، والخطوات الواجب اتخاذها.

السيناريو الثالث: وقف المفاوضات

يمكن طرح هذا السيناريو في حالة طلب الطرف الأوروبي أو التركي وقف المفاوضات حول الانضمام نتيجة الاستياء من هذه المفاوضات التي قد تعتبر بمثابة تعجيز لانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، وما يعزز هذا السيناريو ما يلي[23]:

1- موقف كل من فرنسا والنمسا الرافض لانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي.

2- تزايد حدة الخلافات حول القضايا الشائكة خاصة القضية الكردية التي أصبحت تأخذ بعد إقليمي ودولي و بدرجة أقل القضية القبرصية والأرمينية.

بناءاً على ماسبق، يمكن التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها:

1-إن قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي سيقود إلى توسيع السوق الداخلية الأوروبية، وتعزيز القدرة التنافسية للاتحاد الأوربي في الاقتصاد العالمي، وبذلك تكون الفرضية الأولى محققة.

2-لم تتغير دوافع السياسة التركية حيال أوروبا عندما تأسس الاتحاد الأوروبي، بقدر ماتطورت لتتلاءم مع الظروف الجديدة التي رافقت إعلان تأسيس الاتحاد الأوروبي، فدوافع تركيا في سياستها حيال الاتحاد الأوروبي تستند إلى دوافع سياسية واقتصادية وعسكرية، حيث وجهت هذه الدوافع سياسة تركيا الخارجية، وحددت خياراتها في التعامل مع محيطها الخارجي، وأصبح خيار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو الأساس في تعاملاتها الدولية

3- أنجزت تركيا الكثير من الإصلاحات السياسية وتقدمت في الكثير من المؤشرات الاقتصادية التي وضعت على طريق الانضمام للاتحاد الأوروبي، إلا أنها تعتبر غير كافية في ظل الخلافات الشائكة التي لاتزال تعرقل عملية الانضمام.

---

[22]- وزارة الخارجية التركية. العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي. http://www.mfa.gov.tr

[23]- المرجع السابق نفسه.

3-تعتبر مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تحقيقها، بالرغم من اختلاف مواقف المؤسسات التركية الرسمية وغير الرسمية، انطلاقاً من أن المصلحة العليا لتركيا هي بانضمام تركيا إلى هذا الاتحاد.

المراجع :

[1] -Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs**. "ANKARA, Agreement Establishing an Association Between the European Economic Community and Turkey** ", signed at Ankara (1 September 1963) **www. Mfa.gov. tr.**

2- سليم، نبيل محمد. **تطور العلاقات التركية – الأمريكية في ظل التغيرات الدولية المعاصرة**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1997، ص.144

3- كتنة، جنكيز. **تركيا والغرب: عقد التاريخ ومصالح الحاضر**. الجزيرة نت (المعرفة)، 3/10-2006، www.aljazeera.netص2 ،

4 - النعيمي، أحمد نوري. **تركيا وحلف شمال الأطلسي**. الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، عمان، 1981، ص 57-59.

5- كرامو،هاينتس. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص 313.

6 - سليمان، حميد فارس. **السياسة الخارجية التركية مابعد الحرب الباردة** .أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006، ص.147

7- فريق التحرير. **أوروبا تستعد لانضمام تركيا إلى اتحادها**. مجلة أوراق بحثية، بغداد، العدد 28، السنة 28، شباط، 2000، ص1.

8- النعيمي، أحمد نوري. **تركيا وحلف شمال الأطلسي**. مرجع سابق، ص35.

9- El-Agraa, The European Union Economics and Politics. prentice .M ., A Hall, London, 2004, P:498.

10 - كلاين،أي. **تركيا الأوروبية: هل تجعل الإسلام حقيقة أوروبية؟. ت**رجمة شيرين فهمي، إسلام أون لاين. www.islamonline.net

[11]- **التقرير الاستراتيجي العربي 2000: العرب والتفاعلات الإقليمية**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2002، ص215 - 216.

12 - المرجع السابق نفسه، ص312.

13 - **هويات تركيا الثلاث: أو (اللاهوية)**. شبكة الصحافة غير المنجازة (9 تشرين الأول 2005)، www.voltairenet.org/article129354.

14- كرامو،هاينتس. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، مرجع سابق، ص.345

15 - الصاوي، عبد الحافظ . **خرائط القوى الاقتصادية** . مجلة ملفات بحثية، 2016/6/20 . http://www.eipss-eg.org/

16 - أديمان، سيفال أوجاك. **الصادرات التركية إلى بريطانيا ترتفع 17% في النصف الأول من 2016**. وكالة الأناضول الإخبارية،2016/8/8. http://aa.com.tr/ar/

17 – النعيمي، لقمان عمر. **تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام**. سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد120،2007، ص6.

18- **http://www.tradingeconomics.com/turkey/foreign-direct-investment**

19 – محمد علي، عبد القادر. **عبقرية الجغرافيا.. موقع تركيا في الاستراتيجية الغربية**. موقع الخليج اونلاين، 8/10 / 2016.

20– الفريري، محمد ياس خضير. **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي 1993 – 2010**. الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني، 2010، ص219–220.

21 – الصاوي، عبد الحافظ . **تركيا والبدائل الاقتصادية للاتحاد الأوروبي**. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2014/10/24. http://www.eipss-eg.org

22 – وزارة الخارجية التركية. **العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي**. **http://www.mfa.gov.tr**

23– المرجع السابق نفسه.